11 March 2009
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الثالثة والخمسون
٢ ١٣ آذار مارس ٢٠٠٩
البند المساواة بين الجنسين

والسلام في القرن الحادي والعشرين"

القضايا والاتجاهات الناشئة والنهج الجديدة في تناول القضايا التي تمس وضع المرأة أو المساواة بين المرأة والرجل

المنظورات الجنسانية للأزمة المالية

موجز من منسق الحلقة

١ عقدت لجنة وضع المرأة في جلستها الثامنة، في ٥ آذار مارس ٢٠٠٩، حلقة حوارية للخبراء لدراسة المسألة الناشئة المتمثلة في المنظورات الجنسانية للأزمة المالية ونسق الجلسة خوليو بيرالتا من باراغواي وشمل المحاورون ستيفاني سيغوينو، من جامعة فيرمونت، بورلينتون، فيرمونت الولايات المتحدة الأمريكية؛ وساكيكو فوكودا بار، من برنامج الدراسات العليا في الشؤون الدولية في جامعة نيو سكول ، نيويورك، وإليزابيث إيلور، مستشارة مستقلة في مسائل المساواة بين الجنسين والاقتصاد الكلي، من أوغندا؛ وشاميكا سيريماني، من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومايرا بوفينيك، من البنك الدولي في واشنطن العاصمة

بالتزاماتم بتخصيص ٠٫٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدانم للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأكدوا أهمية زيادة فعالية المعونة بالنظر إلى الأزمة المالية الحالية وأكد مشاركون آخرون من جديد التزاماتم المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية

٥ وذُكر أن تدفق التحويلات المالية على البلدان النامية، الذي ظل مطردا خلال حالات التراجع الاقتصادي السابقة، يمكن أن يقل خلال الأزمة الحالية وأُعرب أيضا عن القلق من أن التدابير الحمائية والسياسات التجارية التقييدية يمكن أن تعوق صادرات البلدان النامية وأن تصعب الانتعاش من الأزمة الحالية على بعض البلدان، ولا سيما الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة

٦ ووافق المشاركون على أن للأزمات المالية والاقتصادية تبعات خاصة بكل جنس، وأنا تلقى عبئا غير متكافئ على كاهل المرأة، وتطال بصورة خاصة النساء الفقيرات والمهاجرات ك ك

المناخ، كما هو حال بلدان

على العمالة والاستدامة والمساواة بين الجنسين، وأن تأخذ في الاعتبار الشواغل المتعلقة بتغير المناخ، والحاجة إلى الأمن الغذائي وأمن الطاقة وينبغي أن تهدف هذه الاستجابات إلى تحسين الإنتاجية، لا سيما في قطاع الزراعة الذي يعدّ قطاعا عظيم الأهمية بالنسبة للنساء في البلدان النامية وفي هذا الصدد، دعا المشاركون إلى زيادة الإنفاق على قطاع الزراعة الذي يجري تجاهله في كثير من الأحيان في سياسات التصدي للأزمة

١٣ وأوصى المشاركون باتخاذ تدابير متنوعة وخطوات عملية من أجل كفالة إدراج المنظورات الجنسانية في استجابات السياسة العامة للأزمة المالية فالمساواة بين الجنسين بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي، حيث يتسبب التمييز ضد المرأة في تكبد تكاليف اقتصادية ومن ثم، يتعين التصدي لجميع أشكال التمييز ضد المرأة، سواء منها ما هو بحكم القانون أو بحكم الواقع، ولا سيما تلك التي تقيد حقوق المرأة وفرصها في العمل كما ينبغي

الجنساني باعتبارها استراتيجية للاستجابة للمنظورات الجنسانية للأزمة الحالية ويمكن لضريبة تُفرض على معاملات الصرف الأجنبي أن توفر موارد لبرامج جنسانية وأن تقلل من سلوك المضاربة واقترح المشاركون منح الأولوية لمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك اتخاذ القرارات المالية

١٧ ودعا المشاركون إلى إجراء رصد فعال للإنفاق الاجتماعي، وإلى تتبع النفقات، ولا سيما نفقات مجموعات الحوافز، حتى نكفل تلبية احتياجات المرأة والفئات الضعيفة خلال الأزمة الحالية ويتعين النهوض بجمع البيانات وباستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس من أجل تقييم تباين أثر الأزمة المالية على المرأة والرجل ويتعين استخدام استقصاءات استعمال الوقت من أجل إظهار نطاق عمل المرأة غير المدفوع الأجر

١٨ وشدد المشاركون على أن جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات والمصارف المركزية والجهات المانحة، لها دورها في الجهود المبذولة من أجل التغلب على الأزمة المالية العالمية وينبغي النظر في دور المصارف المركزية، وتحسين التنسيق في مجال السياسات بين الحكومات والمصارف المركزية، مع التشديد بقوة على خلق الوظائف ولا سيما للمرأة وينبغي أن تنظر الدول في اتخاذ تدابير تنظيمية لتحسين المواءمة بين أهداف الربح لدى مستثمري القطاع الخاص وأهداف التنمية وينبغي أن تقدم الحكومات إعانات في مجال الائتمان الممنوح للمرأة وأن تضمن القروض التي تُنمّي خلق الوظائف للمرأة وينبغي أن يُطلب من المصارف التجارية التي تحصل على دعم للسيولة لديها من المصارف المركزية أن تُبقي على تمويل الائتمان البالغ الصغر، فهو يضطلع بدور حيوي في القطاع غير الرسمي الذي تعمل فيه أعداد كبيرة من النساء كما ينبغي أن تُبقي الجهات المانحة على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تحسن من نوعيتها وكفايتها، بما في ذلك مراعاة